الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان:** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية **فرع:** العلوم الاقتصادية

رقم: ..... **تخصص:** مالية وجباية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

عنوان المذكرة:

تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية - دراسة ميدانية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص

مالية وجباية

إعداد الطالب:

زروخي علاء الدين

اللجنة المناقشة:

لقليطي الأخضر ..... جامعة محمد بوضياف ..... رئيس اللجنة

يحياوي عمر ..... جامعة محمد بوضياف ..... مشرفا ومقررا

بن لخضر السعيد ..... جامعة محمد بوضياف ..... ممتحنا

السنة الجامعية : 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضي الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

ـوالدتي حفظها الله وبارك في عمرهاـ

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

ـوالدي حفظه الله وبارك في عمرهـ

الى أخي وسندي في هذه الدنيا الأخ الأكبر

-عماد الدين-

الى أخوتاي حفظه الله

إلى أحب الناس على قلبي

ـإخواني وأخواتي أعضاد الاتحاد العام الطلابي الحر

-محليا ووطنيا حفظهم اللهـ

إلى كل عائلة زروخي

إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدربوأخص بالذكر الصديق

-وحشي محمد لمين-

إلى كل من ساعدني بالقول والفعل وكان سندا لي في إنجاز هذا العمل

فاللهم وفقني بإذنك يا ربي

زروخي علاء الدين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين، الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .ونشكر الله تعالى أن هدانا للخوض في هذا البحث وأعاننا على إنجازه بتوفيقه، ثم نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مدَّ يد العون والمساعدة لإكمال هذا البحث، ونخص بالشكر الأستاذين الدكتورين لقليطي الأخضر و يحياوي عمر المشرفان على الرسالة، اللذان أكرمان بتواضعهما وحسن تعاملهما وخلقه وتوجيهاته التي كان لها بالغ الأثر في تذليل المصاعب وتخطي العقبات.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع السادة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وأخص بالذكر الأستاذ زواق الحواس الذي تشرفت بمناقشته لهذا العمل المتواضع وجميع الأساتذة على كل مساعدة قدموها لنا، ونتقدم بالشكرو العرفان لجامعة المسيلة التي فتحت لنا أبوابها ومكتباتها لمساعدتنا في إنهاء دراستنا وأخص بالذكر مكتبة كلية العلوم الأقتصادية وعلى رأسها مديرة المكتبة.

علاء الدين زروخي

قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات:

العنـــــــــــــــــــــــــــــــــوان	الرقم
إهـــــــداء شكر وتقدير قائمة المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ- ج
الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد	07
المبحث الأول : معايير المحاسبة الدولية وعمليات التوحيد المحاسبي	08
المطلب الأول :مفهوم وخصائص معايير المحاسبة الدولية	08
المطلب الثاني : أهمية معايير المحاسبة الدولية	10
المطلب الثالث : الاتجاه الدولي حول التوافق والتوحيد المحاسبي	10
المطلب الرابع: مداخل إصدار ومجالات تطبيق معايير المحاسبة الدولية	15
المبحث الثاني : عموميات حول القوام والتقارير المالية والدولية	17
المطلب الأول : مفهوم القوائم والتقارير المالية وخصائصهما	17
المطلب الثاني : الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية	21
المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية.	23
المطلب الرابع : مستخدموا القوائم المالية.	23
المبحث الثالث : عرض بعض القوائم المالية (قائمتي المركز المالي، قائمة الدخل)	26
المطلب الأول: مفهوم قامتي المركز المالي والدخل	26
المطلب الثاني: أهداف قائمتي المركز المالي والدخل	28
المطلب الثالث: محتويات قائمتي المركز المالي والدخل	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: منهجية الدراسة	35
المطلب الأول: تمهيد للدراسة الميدانية	35
المطلب الثاني إختبار الإستبيان	36
المطلب الثالث: تحليل الخصائص الديموغرافية للمستجوبين	40

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة	**46**
المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة للفرضية الأولى	**46**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة للفرضية الثانية	**50**
المبحث الثالث: إختبار الفرضيات	**53**
المطلب الأول: إختبار الفرضية الأولى	**53**
المطلب الثاني: إختبار الفرضية الثانية	**54**
خلاصة الفصل	**55**
الخاتمة	**57**
قائمة المراجع	**62**
قائمة الملاحق	**I**

– قائمة الجداول –

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع عينة الدراسة	36
02	مقياس تحديد الأهمية النسبية	38
03	معايير تفسير النتائج (الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي)	39
04	معامل ألفا كرونباخ لفقرات الإستبانة	40
05	توزيع عينة الدراسة من المستجيبين حسب متغير الجنس	40
06	توزيع عينة الدراسة من المستجيبين حسب متغير السن	41
07	توزيع عينة الدراسة من المستجيبين حسب المؤهل العلمي	42
08	توزيع عينة الدراسة من المستجيبين حسب الخبرة المهنية	44
09	إجابات عينة الدراسة للمحور الأول	47
10	إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني	50
11	نتائج إختبار (T) للمبحوثين من أكاديميين ومهنيين	53
12	نتائج إختبار (T) لفئة المبحوثين من أكاديميين ومهنيين	54

- قائمة الأشكال-

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الجنس	41
02	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير السن	42
03	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	43
04	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	45

مقدمة عامة

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى الى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة وهذا الانتشار زاد من حدة المنافسة بين الدول لجلب العديد من الاستثمارات الدولية ونجم عن ذلك ظهور بعض القضايا المحاسبية كانعكاس للتطور الاقتصادي.

وابتداءا من سنة 1973 وعلى الصعيد العالمي انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع اسس دولية لمهنة المحاسبة على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة وموحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات من مختلف البلدان تمثلت في معايير المحاسبة الدولية وذلك تجاوبا مع توسع أنشطة التجارة حول الاستثمار والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم.

ففي الوقت الحالي تعتبر المحاسبة أحد فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يسعى الى عرض المعلومة المحاسبية بغاية الشفافية والوضوح والبساطة لمستخدمي البيانات والمعلومات المالية وفيما يخص أبعادها في العالم نجدها أكثر حيوية لمن يرغب في القيام بأعمال واستثمارات خارج حدود وطنه وذلك في إطار عالمية التبادل الاقتصادي

وعلى هذا الصدد فان المحاسبة تتأثر في تغيير الاطار القانوني والاقتصادي للنشاطات والتبادلات الجارية فالمحاسبة التي ترتكز مثلا على أساس اقتصاد مخطط لا يمكن تبنيها في ظل اقتصاد السوق فالهدف الموجه للمحاسبة يجعلنا نتصور انها تقنية بسيطة للتسجيل، وهذا ما يناقض النظام الأساسي للمحاسب والمحاسبة والممارسة المحاسبية ككل.

أولا: إشكالية الدراسة

في ما يخص مراجعة المخطط الوطني المحاسبي وجعله يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية فالمظهر المحاسبي للجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط الوطني المحاسبي، المرحلة التي كان فيها الاقتصاد مخطط، ويعكس تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي فيما يخص مستوى العمالة والإنتاج، وعليه باشرت الدولة الجزائري في إجراء إصلاحات معمقة تتعلق

بالتفتح الاقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح الراس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص وتشجيع المنافسة هدف هذه الإصلاحات توفير للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب فضاء اقتصادي جديد يتسم بالأمان والشفافية في التعاملات الاقتصادية.

هذا التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر جعل المهنيين يرون بان المخطط الوطني المحاسبي أصبح محدودا وله نقائص ومجالات كثيرة بقيت بدون حلول كذلك ظهور أحداث وعمليات جديدة بد إجراء إصلاحات طبعا هذا التحول نحو اقتصاد السوق يتطلب وسائل قياس محاسبية جديدة تلبي هذه المتطلبات.

إلا ان سيران العمل به بداية من مطلع سنة 2010م واجه عدة تحديات تتعلق بشروط ومستلزمات التطبيق الجيد له، مما يجعل المنافع والمزايا المنتظرة من تطبيقه محل شك.

وبناءا على الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الموضوع الرئيسية على النحو التالي:

كيف يتم تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي الجديد؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- **ماالمقصود بالتوحيد والتوافق المحاسبيين ؟**
- **ماهي القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وما المقصود بها ؟**

ثانيا: فرضيات الدراسة

- يقصد بالتوحيد المحاسبي الدولي توحيد انظمة المحاسبة على الصعيد الدولي.
- يستند النظام المحاسبي المالي الجديد الى المعايير المحاسبية الدولية وهو يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات المحاسبية والمالية. والمقصود بالقوائم

المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلال حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل من خلال النظام المحاسبي المالي أربع كشوف وملحق.

ثالثا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في تزامنها والتغيير الحاصل في النظام المحاسبي الجزائري لتبنيها واتنادها الى المعايير الدولية من خلال مشروع النظام المالي والمحاسبي الجديد، والذي جاء بتقريب النظام الجزائري على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

رابعا: أهداف الدراسة:

يمكن حصر اهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد.
- التعرف على مختلف مستخدمي القوائم المالية.
- زياد المعارف حول موضوع التوحيد المحاسبي.
- التعرف على معايير المحاسبة الدولية.
- التعرف على مختلف الهيئات المحلية والإقليمية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

لقد تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية لعل أهمها:

- تخصص الباحث في المحاسبة
- محاولة اثراء الدراسة حول الموضوع

- توسيع المعارف حول المعايير المحاسبية الدولية.
- أهمية الموضوع في ظل الإصلاحات المحاسبية في الجزائر وتكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية.
- حداثة الموضوع في الجزائر.

سادسا: المنهج المتبع

بما أن دراستنا في مجال العلوم المحاسبية والمالية تم اختيار المنهج الوصفي في الفصل الأول (الدراسة النظرية) والمنهج التحليلي في الفصل الثاني(الدراسة التطبيقية)

سابعا: الدراسات السابقة

في حدود علم الطالب فان الدراسات السابقة حول موضوع هذا الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ✓ **شناي عبد الكريم – تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة–**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة العقيد الحاج لخضر بباتنة لسنة 2009 تدور اشكاليتها حول *هل القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري المعمول به منذ سنة 1975 والذي يعتمد على المعلومات التاريخية، مازالت صالحة ام تجاوزها الزمن وأصبح من اللازم تكييفها وفق المعايير المحاسبية المعمول بها دوليا؟ وخلصت هذه الدراسة الى ان المعلومات التاريخية لا تساير الواقع الحالي وقد تجاوزها الزمن.

- ✓ **مداني بن بلغيث – أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد المحاسبية الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر–**

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004م، تور اشكاليتها حول مدى اصلاح النظام المحاسبي في ظل اعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، والسبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد

للجزائر مرورا بدراسة التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية، وخلصت الدراسة الى ان إصلاح النظام المحاسبي الجزائري بات امرا ضروريا لابد منه لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر.

ثامنا: هيكل الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة ومعالجة اشكاليتها بصورة علمية، فقد تم تقسيم الدراسة الى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت الدراسة النظرية ثلاث مباحث تتمحور حول معايير المحاسبة الدولية وعمليات التوحيد المحاسبي عموميات حول القوام والتقارير المالية والدولية عرض بعض القوائم المالية (قائمتي المركز المالي، قائمة الدخل)

كما تضمنت الدراسة التطبيقية اختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة الدراسة، ثم عرض للنتائج التي توصلنا اليها.

الفصل الأول :

الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية:

المباحث:

- معايير المحاسبة الدولية وعمليات التوحيد المحاسبي.
- عموميات حول القوام والتقارير المالية والدولية.
- عرض بعض القوائم المالية (قائمتي المركز المالي، قائمة الدخل).

تمهيد:

الجهود والمحاولات التي إنطلقت لوضع اسس دولية لمهنة المحاسبة على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة وموحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات من مختلف البلدان تمثلت في معايير المحاسبة الدولية وذلك تجاوبا مع توسع أنشطة التجارة حول الاستثمار والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم.

ففي الوقت الحالي تعتبر المحاسبة أحد فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يسعى الى عرض المعلومة المحاسبية بغاية الشفافية والوضوح والبساطة لمستخدمي البيانات والمعلومات المالية وفيما يخص أبعادها في العالم نجدها أكثر حيوية لمن يرغب في القيام بأعمال واستثمارات خارج حدود وطنه وذلك في إطار عالمية التبادل الاقتصادي

وعليه فسنتطرق في هذا الفصل الى الاطار العام للمعايير المحاسبية الدولية وكذا سنتطرق في المبحث الثاني الى عموميات حول القوائم المالية.

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية وعمليات التوحيد المحاسبي

بعد التطورات التي طرأت على مختلف الانظمة المحاسبية وعدم توحيدها على المستوى العالمي جاءت معايير المحاسبة الدولية حتى تنظم هاته الأنظمة وسنتطرق في هدا المبحث الى مفهوم وخصائص معايير المحاسبة الدولية وكدا مداخل اصدارها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص معايير المحاسبة الدولية

أولا: المفهوم

يعني المعيار في اللغة العربية النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته[1].

ويعرف المعيار حسب (ISO: international standards organisation)"على أنه وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين[2].

أما في المحاسبة فإن المعايير المحاسبية هي مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع. يمكن اعتبار المعايير المحاسبية على أنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية؛ أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء أكانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي .كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية[3].

---

[1] هشام سفيان صلوا تشي، يوسف بدولة، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، IAS/ IFRS، في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**، "المؤتمر العلمي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق "جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص1.

[2] مبروك محمد ابو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2005، ص58.

[3] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية(بالتطبيق على حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.، ص 62.

المعايير المحاسبية هي قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها[1].

تعرف المعايير على أنها مجموعة من القواعد التي تخص الممارسات المحاسبية والتي تشكل مرجعا أو دليلا باعتبارها نصوص تشريعية أو تنظيمية أو على شكل توصيات مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية من أجل إعداد وتجهيز قوائم مالية ذات محتوى إعلامي يتميز بالشفافية والملائمة[2].

وعليه يمكن الاستخلاص بأن المعيار المحاسبي يتكون من مجموعة من القواعد والأساليب العامة في المجال المحاسبي حيث يشكل دليلا أو مرجعا، يصدر عن هيئات مخولة لتنظيم الميدان الخارجي.

ثانيا: الخصائص

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها:

-قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما اكسبها نوعية عالية من الجودة.

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية.

- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.

- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم[3].

---

[1] أمين السيد محمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ص 371.

[2] مداني بن بلغيث **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[3] الفاتح الأمين عبد الرحمان الفكي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ترقية الأداء المهني في السودان دراسة ميدانية**، مجلة كلية الإقتصاد ولعلوم السياسية، العدد16، جامعة أم درمان الإسلامية، نقلا عن www.oiu.edu.sd/pageconsule تاريخ الزيارة2016/03/17

المطلب الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولة[1]

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

-قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف؛

-استعمال هذه المعايير على نطاق دولي من طرف الشركات سيوفر مبالغ طائلة من الأموال كل سنة؛

-اقتصاد كم هائل من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة؛

-زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية ؛

-تدعيم المستثمرين بالمعلومات تمتاز بالنوعية والشفافية، الأمر الذي يقلل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛

-سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل[2].

المطلب الثالث: الاتجاه الدولي حول توافق العمل المحاسبي

أولا: مفهوم وطبيعة التوافق المحاسبي

غالبا ما يشير الدارس لمواضيع المحاسبة الدولية وخاصة موضوع التوافق المحاسبي أنه بحاجة إلى الفهم والتفرقة بين معاني مفاهيم ثلاثة هي: التوحيد، المعايير، التوافق، والتي عادة ما تستخدم بشكل متداخل للإشارة إلى عملية التوافق المحاسبي الدولي دون وجود تعريف محدد لها .

ومن هنا رأينا ضرورة تناول تعاريف هذه المفاهيم قبل التعرض لتعريف التوافق المحاسبي:

[1] شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر،2008 ،ص ص 124-125.

[2] الفاتح الأمين عبد الرحمان الفكي، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

1- تعريف التوحيد المحاسبي

يشير التوحيد المحاسبي إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متجانس أو غير متباين، فهو يحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة."

ونجد أن جمعية المحاسبين الأمريكية تعرفه بأنه: " الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس" [1]

كما أن المقصود بالتوحيد المحاسبي هو" أن تعتمد المحاسبة على مصطلحات وقواعد مشتركة ومتشابهة، وأن تصدر وثائق وقوائم مالية يكون محتواها وتقديمها متطابق من مؤسسة إلى أخرى ."فهو بذلك يعني التماثل والتطابق والانتظام[2].

هذا ويشير مفهوم التوحيد إلى" فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على الدولة الأخرى، فالتوحيد يعتبر بمثابة حالة مشروطة تشير إلى أنها نظام يتضمن مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات على مستوى الوحدة الاقتصادية، وإعداد قوائم حسابات في إطار محدد من الأسس والقواعد والاصطلاحات والتعاريف والحسابات والقوائم لخدمة أهداف معينة[3]"

2- تعريف التوافق المحاسبي

يقصد بالتوافق المحاسبي" محاولة جمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة، وهي تشمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها[4]."

1روتال عبد القادر، **التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 61-62.

[2]شنوف شعيب، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية**، مجلة جديد الإقتصاد، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية لإقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006، ص10.

[3]صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المالي المحاسبي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)جامعة الجزائر 03، 2010، ص 02.

[4]هشام سفيان صلواشي، **مرجع سبق ذكره**، ص45

وفقا ل"B. Colasse"يمكن تعريف التوافق المحاسبي بأنه مسار مؤسساتي يهدف إلى التقريب بين المعايير والأنظمة المحاسبية الوطنية، وبالتالي تسهيل مقارنة القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات في الدول المختلفة.

كما اعتبر التوافق المحاسبي على أنه مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية، بالحد من مستوى تغيراتها، على العكس من التوحيد الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد[1].

كما يعتبر البعض أن التوافق المحاسبي أيضا على أنه مسار لا رجعة فيه خاصة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، التي يجب أن تتمكن بموجبه من رفع أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية، حتى وإن كانت المقارنة الكاملة مستحيلة[2].

وعموما، فإن هناك شبه إجماع للباحثين في الميدان على أن التوافق المحاسبي يمكن تعريفه بواسطة الهدف الرئيسي الواجب تحقيقه، وهو الحد من الفروق والتباين بين الممارسات المحاسبية بما يسمح بإجراء المقارنة بين القوائم المالية عبر الزمن (للمؤسسة نفسها) وعبر المكان (لمؤسسات مختلفة).[3]

3- مزايا التوافق

يرى مؤيدو التوافق الدولي أن له العديد من المزايا، فقد كتب جون تيرنر في 1983 من أكبر المزايا التي نحصل عليها نتيجة إتباع التوافق هي:

- إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، وتستبعد هذه المقارنة سوء الفهم حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية وتزيل أحد أهم معوقات تدفق الاستثمارات الدولية
- أن التوافق يؤدي إلى توفير الوقت والنقود التي تنفق لتوحيد المعلومات المالية المتغايرة عندما يتطلب أكثر مجموعة من التقارير التي تتماشى مع القوانين والممارسات المختلفة؛

[1] صالحي بوعلام، **مرجع سبق ذكره،** ص 03.
[2] هشام سفيان صلواشي، مرجع سبق ذكره، ص45
[3] عبدلي خالد، **المعايير المحاسبية والمالية الدولية وعلاقتها مع جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية،** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2014، ص 43.

- رفع مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان وأن تتماشى مع الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية؛

ويرى آخرون أن هناك صعوبات لترجمة وفهم المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لنظم محاسبية غيرمحلية ويرون أن التوافق سيجعل من السهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لهذه المعلومات.[1]

يمكن القول بأن التوافق الدولي في المعايير المحاسبية له ميزتان رئيسيتان[2]:

الأولى :أن التوافق سييسر التجارة الدولية والنمو الاقتصادي؛

الثانية :أن كفاءة رأس المال العالمية سوف ترتفع من جراء تحقيق التوافق الدولي.

4- معوقات التوافق

إن المطَّلع والمدرك للعلاقة بين المحاسبة والعوامل البيئية المحيطة بها يدرك صعوبة أو الصعوبات التي ستواجه أي محاولة لوضع توافق دولي للمحاسبة ويمكن تلخيص الانتقادات حول التوافق الدولي للمحاسبة فيما يلي:

- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول؛
- تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛
- ضعف أو انعدام القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛
- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقاتوالأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح؛
- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق ذات درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي؛

[1] فردريك تشوي وآخرون، **تعريب محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر**، الرياض، المملكة السعودية،2004، ص، ص 350-351.

[2] نبيه بن عبد الرحمان الجبر،محمد علاء الدين عبد المنعم،المحاسبة الدولية:الاطار الفكري والواقع العملي،**الجمعية السعودية للمحاسبة 1998**،ص ص 35-36.

- التوجه الضريبي والحكومي :بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛

- تعود المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛

- المعايير المحاسبية تصدر باللغة الانجليزية وترجمتها إلى اللغات الوطنية) غير الانجليزية (أفقدها مضمونها الأصلي؛

- إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة .

فهذه المعايير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلاءم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها[1].

ثانيا: الهيئات الدولية التي تعمل على ترويج التوافق الدولي

- ✓ لجنة معايير المحاسبة الدولية
- ✓ الأمم المتحدة
- ✓ الاتحاد الدولي للمحاسبين
- ✓ اتحاد محاسبي أسيا والمحيط الهادي[2]
- ✓ الإتحاد الأوروبي
- ✓ مجلس المحاسبة الإفريقي
- ✓ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3]

[1] مزياني نورالدين، فروم محمد الصالح، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية**، المؤتمر العلمي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق،جامعة الوادي يومي 17-18 جانفي 2010، ص 7.

[2] شنوف شعيب، **مرجع سبق ذكره** .25

[3] حسين القاضي ومأمون حماد، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2008،ص62.

المطلب الرابع: مداخل إصدار ومجالات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

أولا: مداخل إصدار المعايير المحاسبية في الدول:

تختلف البلدان في طريقة إصدار المعايير المحاسبية وفيمن يقوم بإصدارها، وتعتمد طريقة الإصدار أساسا على شكل الطلب على المعلومات. عملية تنظيم المحاسبة. [1]

وبصفة عامة توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة في دول العالم هي[2]:

1- المدخل السياسي البحت:

يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية، وهو منتشر في القارة الأوربية وعلى وجه التحديد في فرنسا وفي أمريكا اللاتينية، وينتقد استخدام هذا المدخل لأنه:

- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة، ولذلك فإن هذا المدخل يتسم بالبطء.
- تغيير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا.

جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل مستمر، وهذا أمر مستحيل لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك

عادة ما يركز القانون على العموميات وليس المفردات أو المكونات.

- يتأثر التشريع بالإعتبارات السياسية[3].

2- المدخل المهني الخاص:

بمقتضى هذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبيين أنفسهم، وينتشر ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز هذا المدخل في إصدار المعايير بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الإحتياجات المتغيرة.

3- المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص:

وفقا لهذا المدخل يتم إصدار المعايير المحاسبية من القطاع الخاص، وتعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والإلتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

---

[1] محمد مبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.
[2] روتال عبد القادر **مرجع سبق ذكره**، ص 70.
[3] حسين القاضي ومأمون حماد، مرجع سبق ذكره، ص65.

4- **المدخل المختلط:**

طبقا لهذا المدخل يقوم بإصدار معايير المحاسبة مزيج من القطاع العام والخاص، بجانب مجموعات حكومية وغيرها وهذا النوع منتشر في اليابان، حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات، الصناعة، الحكومة والمحاسبيين العموميين[1].

ثانيا: مجالات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

إن مجال وضع وتطبيق المعايير الدولية يشمل[2]:

1. **شركات المساهمة:** تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).
2. **الشركات غير المساهمة:** تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية.
3. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يتجه مجلس معايير المحاسبة الولية إلى إقرار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهو الآن بصدد إقرارها ويتوقع تقديمها خلال شهر أكتوبر 2007، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات. وهكذا سيكون للبلدان العربية إمكانية اعتماد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية العامة للمؤسسات الكبرى ومعايير مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**،اثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2008، ص 26.
[2] رضوان ابو بكر، **معايير المحاسبة الدولية وأثرها على النظام المحاسبي الجديد** منشور على الموقع،
https://sqarra.wordpress.com/redwan تاريخ الزيارة 22 فيفري2016 ، على الساعة 23:30

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم والتقارير المالية والدولية

سيتم التطرق في هدا المبحث الى التقارير المالية بصفة عامة من حيث المفهوم والخصاص وكدا الأهداف ليتم التطرق بعد دلك الى أهم القوائم الماية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم والتقارير المالية وخصائصهما

أولا: مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية يعرفها جون فرانسواديروبر وفرانسوا ميشان وهيرفي بيوتوا بأنها: مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابل للفصل فيمابينها وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والأداء والتغير في الوضعية المالية للموئسسة عند اقفال الحسابات[1].

كما تعرف القوائم المالية بأنها: وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية الا أن النضم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصووم، الايرادات، المصروفات....الخ)[2].

من التعريفات السابقة يستخرج تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة وفي أشكال محددة (كالميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رووس الأموال أو الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة)، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لايصال المعلومة المالية لمختلف مستعمليها الداخلين والخارجين عند اقفال الحسابات [3].

---

[1]مؤيد راضي خفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2009،ص22.

[2]طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 38.

[3]نوي الحاج، **انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 ص 48.

ثانيا: مفهوم التقارير المالية

يخضع اعداد القوائم المالية لقواعد تنظيمية صارمة تلتزم بها المؤسسة لتوصيل المعلومات المستخرجة من النضام المحاسبي وقد تقوم المؤسسة بتوصيل المعلومات الى الاطراف الخارجية من خلال التقارير المالية وليس القوائم المالية فحسب _ والتي تعتبر المحور الاساسي للتقاريرالمالية_ كتقرير مجلس الادارة والتنبؤات المالية والاخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف الخطط والتوقعات وكذالك التاثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة ويتضح مما سبق ان التقارير المالية مفهومها أشمل واوسع من مفهوم القوائم المالية فهي تضيف معلومات اخرى غير مالية لاتتضمنها القوائم المالية لكنها مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قرارتهم الاقتصادية.

والأهداف التي تقدمها التقارير المالية ليست مقتصرة على ماتقدمه القوائم المالية فحسب بل تهدف الى: [1]

- تقديم معلومات مفيدة لمستثمرين الحالين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الاخرين لتخاذ القرارات المناسبة ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهاؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراستها.
- تساعد المهنين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الارباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الاوراق المالية أو القروض
- تقدم معلومة لازمة عن المصادر الاقتصادية للموسسة والحقوق المرتبطة بها وكذالك انعكاسات المعاملات والاحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها
- تقدم معلومات عن المكاسب ومكوناتها.
- تقدم معلومات عن التدفقات المالية مبوبة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل
- تقدم معلومات واضحة عن كيفية قيام ادارة المؤسسة لمسؤولياتها تجاه الملاك

[1] نوي الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

- زيادة منفعة المعلومات المقدمة في القوائم المالية.

ثالثا: خصائص القوائم المالية [1]

لكي تكون المعلومات ذات كفائة وفعالية في تحقيق اهدافها فائن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب ان تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات جودة والتي يمكن عرضها في مايلي:

- **الملائمة**

ويقصد بها ان تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية والتقليل من البدائل المتاحة أمامه ولها ثلاث خصائص وهي [2]:

- ان تتميز المعلومات بالقدرة التنبؤئية وذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالاته في التوصل الى تنبؤئات صادقة عن نتائج الأحداث
- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية.
- أن تأتي في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها.

- **القابلية للفهم**

ان احدى الخصائص الأساسية التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالقوائم المالية هي جاهزيتها وقابليتها للفهم من قبل المستخدمين ولهذا الغرض فإنه يفترض أن يكون المستخدم على دراية كاملة بالانشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة وأن تكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، ومع ذلك فإنه لايجوز استبعاد أية معلومات تتعلق بالمسائل

[1] الياس قصابي، بلال رحاحلية، **عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،المركز الجامعي سوق أهراس يومي 25 و26 ماي 2016، ص 6.

[2] رضوان حلوة حنان ، **تطور الفكر المحاسبي (مدخل النظرية المحاسبية)ط01** ، مديرية المطبوعات الجامعية,حلب،1991، ص 32.

المعقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها[1].

- **الموثيقة [2]**

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب ان تكون موثوقة ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية اذاكانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وعلى هذا الاساس لايمكن ان تتمتع المعلومات بالموثوقية الى اذا توفرت فيها الخصائص التالية[3]:

- **التمثيل الصادق:**

حتى تكون المعلومات موثوقة يجب ان تعبر بصدق على العمليات والاحداث الاخرى.

- **تغلب الجوهر فوق الشكل القانوني:**

بمعنى ان المعلومات المالية يجب ان تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس بمجرد شكلها القانوني

- **الحياد:**

بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز

- **الحيطة والحذر:**

أي التحلي بالحذر عند انجاز القوائم المالية خاصتا في وضع التقديرات المطلوبة في ضل عدم التاكد مما يجنب مجهزيها القيام باتضخيم الاصول أو التقليل من الالتتزامات.

- **الشمولية:**

بمعنى أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة وغير موثوقة وغير ملائمة.

---

[1] يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 80

[2] الياس قصابي، بلال رحاحلية، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

[3] رضوان حلوة حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

- **القابلة للمقارنة:** [1]

يكون امام مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة والمقرضين والمستثمرين بصفة خاصة فرص استثمار واقراض متعددة ويجب أن يكون مستخدموا القوائم المالية قادرين على اجراء مقارنات للقوائم المالية لعدة فترات زمنية مختلفة لنفس المؤسسة وذالك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بامركز المؤسسة المالي وأدائها كما يجب ان يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف المؤسسات وذلك لتقييم المركز المالي والاداء النسبي وكذا التغيرات في المراكز المالية لتلك المؤسسات ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والاحداث المتشابهة يجب ان تكون متسقة على مر الزمن بالنسبة للمؤسسة الواحدة كما يجب اعدادها أيضا بطريقة متسقة بالنسبة للمؤسسات المختلفة وأهم ما تتضمنه هذه الخاصية هو ابلاغ المستخدمين بالسياسات المحاسبية هو إبلاغ بالسياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية وأي تغيرات في هذه السياسات وايضا اثار هذه التغيرات.

المطلب الثاني: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية [2]

1) العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

يجب أن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات والأحداث الأخرى على حساب المنشأة ذات العلاقة

2) فرضية استمرارية المنشأة:

عند أعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة، ويجب على المنشأة إعداد البيانات المالية على أساس استمرارية المؤسسة ما لم تكن لدى الإدارة نية التصفية أو التوقف عن المتاجرة، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم التأكد يجب الإفصاح عن هذه الحالات، وعندما لا

[1] يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.
[2] الياس قصابي، بلال رحاحلية، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

تقوم المنشأة بإعداد البيانات المالية على أساس استمرارية المؤسسة فإنّه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة.

3) أساس الاستحقاق المحاسبي:

يجب على المنشأة المستمرة إعداد قوائمها المالية باستثناء ما يتعلق بالتدفقات النقدية المستعملة على أساس الاستحقاق المحاسبي.

4) المادية و التجمع[1]:

يجب على المنشأة عرض كل بند مادي بشكل منفصل في القوائم المالية، ويجب تجميع البنود غير الجوهرية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة.

5) الثبات في العرض:

يتوجب على المؤسسة الثبات في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية.

ويمكن الخروج عن الثبات في احد الحالتين:

-عند حدوث تغيير في الظروف الخاصة بالمؤسسة؛

-عند حدوث تغيير في احد معايير المحاسبة الدولية

6) المقاصة:

على المنشأة عدم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات أو الدخل والمصاريف إلا إذا كانت مسموح به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في المحاسبة(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص120، نقلا عن: امين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات واجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

7) المعلومات المقارنة:

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة المتعلقة بكل المبالغ أو القيم التي تتضمن القوائم المالية ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك.

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية:

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي، والتغير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الاقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي باحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية[1].

وقد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

-حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية؛

-أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي؛

-الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل؛

-فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية؛

-إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

وكما أشار إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية.

المطلب الرابع: مستخدمو القوائم المالية

ويشير إطار العمل إلى أن الشركات تعد قوائم مالية عامة موجهة نحو احتياجات فئات مختلفة من المستخدمين من بينهم:

[1] سعاد بريك، وآخرون، **دور الافصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في ترشيد القرارات المالية**، مذكرة ليسانس في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الوادي، 2012-2013 ص62.

أ –**المستثمرين الحاليين والمحتملين** :وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي:

–المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛

–المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغير في أسعار أسهم الشركة؛

–المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛

–المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى[1].

ب –الموظفين:

يعتبر الموظفين مورد الشركة الهام، حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة وأداؤها لأعمالها، بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها.

ج –المقترضين:

وهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

د –الموردين والدائنين الآخرين:

وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاطها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكيد من استمرارية وكفاءة وربحية الشركة.

[1] بوعلام صالحي، **أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وافاق تبني واصلاح النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)،جامعة الجزائر 03، 2010، ص35.

هـ -العملاء:

ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات

و -الحكومة بأجهزتها المختلفة[1]:

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعدها في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرتها على التسديد ومعرفة المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

ز-الجمهور:

وله اهتمامات مختلفة بالشركات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها ومنها ما يتعلق بدور الشركات الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات.

ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن بين الفئات التي لم يرد ذكرها ضمن الإطار المفاهيمي نجد :إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون...الخ.

[1]الشريف جاب الله، سليم طرابلسي، **القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الوطني **معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**،المركز الجامعي سوق أهراس يومي 25و26 ماي 2010ص05.

المبحث الثالث: عرض بعض القوائم المالية (قائمتي المركز المالي، قائمة الدخل)

من بين أهم القوائم المالية التي جاء بها التظام المالي المحاسبي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية نجد قائمتي المركز المالي والدخل والتي سوف نتطرق اليهما في هدا المبحث من حيث المفهوم والأهمية وكدا المحتوى.

المطلب الأول: مفهوم قائمتي المركز المالي والدخل

أولا: مفهوم قائمة المركز المالي

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لاصحاب المشروع او المستفيدين منها لذلك يجب أن تعد بالصورة الصادقة والصحيحة والدقيقة لكي تعبر عن المركز المالي للمشروع قي تاريخ إعدادها[1].

1- تعريف قائمة المركز المالي:

الميزانية هي القائمة التي تصور المركز المالي للوحدة الإقتصادية في تاريخ معين أي هي المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه.

وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة او قوة المركز المالي للمؤسسة، فتبين لهذه الأخيرة مالديها من ممتلكات أو موجودات وماعليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير[2].

وفقا للمعيار الدولي رقم 01: تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان المركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية

[1] خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، **قائمة المركز المالى فى ظل نظام المحاسبة المالية**، الملتقى الوطني للمركز الجامعي، سوق أهراس يومي28-26 ماي 2010، ص 07.

[2] بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، **معايير إعداد القوائم المالية لدولية ومدى قابليتها للتطبيق فى الجزائر**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،المركز الجامعي سوق أهراس، يومي25-26- ماي 2010، ص06.

معينة وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم اعداد القوائم المالية على أساسها[1].

ثانيا: مفهوم قائمة الدخل

هناك مسميات متعددة لهذه القائمة اذ ان تعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الامريكية ويعرض عادة في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الاعمال في فترة معينة بدءا بالمبيعات مطروحا منها تكلفة المبيعات والمصاريف الاخرى أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الارباح والخسائر وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج كما أن النظام المالي المحاسبي الجديد الذي طبق في الجزائر بداية مع جانفي 2010 يسمى قائمة الدخل بجدول حسابات النتائج.

1- تعريف قائمة الدخل:

هي قائمة توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهما على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات في المستقبل، وتساعد التنبؤات بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشاة كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استيراد حقوقه.

كما تعرف قائمة الدخل على انها تقرير مالي يصور نتيجة عمل المشروع خلال الفترة مالية مهينة ويمكن اعدادها وفقا لأكثر من مفهوم من جهة ووفقا لأكثر من طريقة من جهة اخرى[2].

[1] عزة الأزهر، **عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية،جامعة سعد دحلب البليدة يومي 16و17و18نوفمبر 2009

[2] الياس قصابي، بلال رحاحلية، **مرجع سبق ذكره**، ص 07

المطلب الثاني: أهداف قائمتي المركز المالي والدخل

أهداف قائمة المركز المالي:

تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي[1]:

- **السيولة:**

وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبيلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة وكلكا كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها.

- **القدرة على سداد الديون طويلة الأجل**

تعتبر عملية تحرير عناصر لميزانية أداة للوقوف على قدرة سداد المنشأة للديون طويلة الأجل عند الاستحقاق، وكلما كان على المنشأة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المؤسسة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة لدى هذه المنشأة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الاعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون، وذلك بتقدي التدفقات النقدية المستقبلية استنادا الى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترات المحاسبية السابقة[2].

- **المرونة المالية** [3]:

إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية، والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص الغير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي، وذلك بحساب نسب معينة تساعد في التحليل المالي للمنشأة

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية / الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص30.
[2] خديجة لدرع ، ليلى عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص09.
[3] بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المؤسسة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصورا عن حجم ونوعية مواردها الإقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة لتلك المصادر الاقتصادية.

أهداف قائمة الدخل:

تزود قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الاداء المالي بالمنشاة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد اهداف قائمة الدخل على النحو التالي[1]:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقيين القوة الارادية للمشروع.
- تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الادارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال لاجل تحقيق الهدف الاساسي للمشروع (تعظيم القوة الارادية).
- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والاحداث الاقتصادية الاخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة.
- التقرير (الإعلام) عن انشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع، والتي يمكن تحديدها أو وضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقا.
- تحددي مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة.
- معرفة الملاك بنتائج استثماراتهم في المنشاة.

[1] آيت محمد مراد، **النظام المالي والمحاسبي في الجزائر تحديات واهداف**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولي، جامعة سعد دحلب، البليدة ص06.

المطلب الثالث: محتويات قائمتي المركز المالي والدخل

1- محتويات قائمة المركز المالي[1]: تتكون من

الأصول:

هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا حصلت عليها المؤسسة أو تخضع لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية وهي تتكون من أصول ثابتة وأصول متداولة وأصول متنوعة أخرى وهناك ثلاث سمات أساسية للأصول وهي:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية محتملة مستقبلا تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.
- أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل وتمنع أو تقيد فرصة حصول المؤسسة الأخرى على تلك المنافع.
- أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

الخصوم:

هي تضحيات مستقبلية محتملة للمنافع الاقتصادية الناشئة عن الالتزامات الحالية للمؤسسة المعنية بنقل أو بتحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نيجة للمعاملات أو الاحداث ولكي يوصف البند بأنه التزام يجب توفر فيه الشروط التالية:

- يتطلب الالتزام ان تقوم المؤسسة بتسوية الالتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عندالطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمؤسسة.

[1] عزة الأزهر، **مرجع سبق ذكره**، ص

وتنتج الالتزامات عادة من معاملات تمكن المنشاة من الحصول على الموارد وتنشا الالتزامات الاخرى من تحويلات غير تبادلية عن طريق الاعلان عن توزيعات لارباح المساهمين.

حقوق الملكية:

وهي القيمة المتبقية في صافي الاصول بعد طرح الالتزامات ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة فيما اذا كانت فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة، فمثلا شركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة ويعطي هذا التصنيف معلومات ملائمة لمتخذي القرارات بترشيد عملية اتخاذ القرارات لديهم.

2- **محتويات قائمة الدخل**[1]:

هناك عناصر اساسية يجب اضهارها في قائمة الدخل وهي:

1- الايرادات: هي تدفقات داخلية أو زيادات اخرى في أصول المنشأة أو تسوية لالتزامالتها خلال فترة زمنية معينة من تسليم او انتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.

2- المصروفات: هي تدفقات خارجية أو أي استخدام للاصول أو التحميل بالالتزامات خلال فترة زمنية معينة من تسليم او انتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي انشطة اخرى تتشكل منها العمليات الرئيسية للوحدة.

3- المكاسب: هي زيادة في حقوق الملكية(صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن الايرادات أو استثمار الملاك.

4- الخسائر: هي انخفاضات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات العادية او التوزيعات عن الملاك.

[1] إلياس قصابي، بلال رحاحلية، **مرجع سبق ذكره**، ص08.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري لكل من المعايير المحاسبية الدولية وكذا القوائم والتقارير المالية الدولية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كما تم التطرق الى بعض من التفصيل لاهم القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث أننا وجدنا بأن المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي مرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض ومنه يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي تبنى بشكل كبير معايير المحاسبة الدولية كما أننا وجدنا بأن النظام المحاسبي المالي جاء بأربع كشوف مالية وملحق ومن أبرز هذه الكشوف قائمة المركز المالي للمؤسسة وقائمة الدخل التي أخذنا منها أهدافهما، تعريفهما، محتوياتهما.

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية.

المباحث:

- منهجية الدراسة.
- تحليل نتائج الدراسة.
- إختبار الفرضيات.

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، تم تدعيم الفصل النظري بدراسة ميدانية تتمثل في استبيان موجه لمجموعة من المحاسبين ومجموعة من الأكاديميين، بغية الوصول إلى نتائج أكثر شمولا من النتائج التي يمكن الوصول إليها في حالة إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات.

ويعتبر مجتمع المحاسبين والأكاديميين هو المجتمع الإحصائي الطبيعي للقيام بهذا البحث التجريبي فقد تضمنت الدراسة استمارة الاستقصاء مكونة من مجموعة من الأسئلة.

بحيث تكفل العينة التي تم الحصول عليها من مجموع الردود تمثيل المجتمع أحسن تمثيل باستخدام الاختبارات الإحصائية، وعرض النتائج المتوصل إليها من خلال البحث مع الإجابة على التساؤل المطروح في إشكالية البحث، ومن خلال ذلك نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية كما يلي:

-منهجية الدراسة؛

- تحليل نتائج الدراسة؛

- إختبار الفرضيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

يعالج هذا المبحث عرضا عاما للإطار العام للدراسة الميدانية من حيث، هدف الدراسة ونوع العينة التي تم اختيارها لتوزيع قوائم الاستقصاء عليها، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة لتحليل إجابات العينة على قائمة الاستقصاء.

المطلب الأول: تمهيد للدراسة الميدانية

تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية، حيث سيتم اختبار مدى صحة الفروض القائم عليها البحث، وتوضيح المكونات الرئيسة لقائمة الاستقصاء.

1. الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى معرفة تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات الأولية عن طريق استخدام أسلوب الاستبيان، حيث تم تصميم نموذج الاستبانة وتمت صياغة فقراته بالاعتماد على الجزء النظري من الدراسة حول القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي .

2. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة، من فئة الأساتذة الأكاديميين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

3. عينة الدراسة

وبقصد تحديد عينة الدراسة بـ 60، تم توزيع الإستبانات على مجتمع الدراسة حيث تم استرداد 50إستبانة،

وكما يبين في الجدول رقم (1)، فقد بلغ عدد المستجيبين للاستبانة50) وبنسبة 83.33 % من أصل 60 عينة مابين محاسب وأكاديمي ، وهو حجم العينة الإجمالي، وبذلك تعد نسبة الاستجابة نسبة جيدة جدا.

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة

البيان	طبيعة العينة	النسبة
العينة	60	%100
المستجيبين	50	%83.33
غير المستجيبين	10	%16.67

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على نتائج الاستمارة

4. إستبانة الدراسة

وفي ضوء ما سبق، تم إعداد قائمة الاستقصاء، والتي تحتوي على مجموعة من العبارات تكون الإجابة عليها بالتدرج من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، مع إعطاء أوزان ترجيحية لكل إجابة، ومن خلال التحليل الإحصائي لإجابات المستقصى منهم على العبارات قد تم تبويب قائمة الاستقصاء إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول والذي يبدأ من العبارة رقم 1 إلى العبارة رقم 10: حيث يهدف هذا المحور إلى قياس مدى أهمية تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر.

- المحور الثاني والذي يبدأ من العبارة رقم 10 إلى العبارة رقم 20: حيث يهدف هذا المحور إلى أثر النظام المالي المحاسبي على جودة القوائم المالية.

المطلب الثاني: اختبار الاستبيان

1. الأساليب الإحصائية المستخدمة

نظرا لأن اختبار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها، وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وتم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية كان أبرزها برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج الإكسل (EXCEL) في تحليل البيانات، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل

توظيف البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

1.1. المتوسط الحسابي

باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، ويطلق عليه في بعض الأحيان الوسط الحسابي، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين على الاستبانة، حيث تم اعتماده لإجابات المشاركين.

2.1. الانحراف المعياري

يعتبر الانحراف المعياري القيمة الأكثر استخداما من بين مقاييس التشتت الإحصائي لقياس مدى التبعثر الإحصائي، أي أنه يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة البيانات الإحصائية، وقد تم استخدام الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

3.1. معامل الاختلاف

هو معامل تشتت يوضح نسبة حصة كل وحدة من وحدات المتوسط الحسابي من الانحراف المعياري، ويستند هذا المعامل إلى الانحراف المعياري، إذ يقوم بالربط بين أهم مقاييس النزعة المركزية ممثلا في المتوسط الحسابي وبين أهم مقاييس التشتت والمتمثل في الانحراف المعياري ويعبر عنه رياضيا بالمعادلة التالية: معامل الاختلاف= الانحراف المعياري/ المتوسط الحسابي× 100%.

ومن الجدير بالذكر أنه تم استخدام هذا المقياس لبيان درجة الاتفاق أو الاختلاف بين إجابات مفردات العينة، فإذا كان معامل الاختلاف أقل من 50% فهذا يدل على اتفاق أو تقارب إجابة عينة الدراسة، أما إذا كان معامل الاختلاف أكبر من 50% فهذا يدل على اختلاف أو تشتت في الإجابات كما هو عليه بين الباحثين.

4.1.النسبة المئوية:

استخدام هذا المقياس لتلخيص البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين

5.1. اختبار ثبات الأدة بطريقة الفا كرو نباخ

وذلك لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية أراء العينة.

2. مقياس ليكرت (Likert)

تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	1	2	3	4	5
الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على الإستمارة

ويمكن تحديد المتوسط الحسابي المفترض الذي سيتم الإعتماد عليه وفقا للعلاقة التالية:

" مجموع الدرجات/عددها (1+2+3+4+5/5) =3" وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج.

وقد تم حساب المدى، حيث يساوي القيمة الكبرى – القيمة الصغرى (5-1=4) ويتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، إذن (4/5=0.8)، نضيف النتيجة 0.8 بالتدرج إلى الفئات فتكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي من 1 إلى 1.80، والفئة الثانية من 1.81 إلى 2.6 وهكذا بالنسبة لبقية قيم المتوسطات الحسابية، فيكون كما هو موضح في الجدول رقم (3) الذي يبين طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (3): معايير تفسير النتائج (الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي)

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
الوسط الحسابي	من 1 إلى 1.8	من 1.81 إلى 2.6	من 2.61 إلى 3.4	من 3.41 إلى 4.2	من 4.21 إلى5

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي

3. صدق وثبات الإستبانة

تم قياس فقرات الإستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها وهو مايحتويه هذا المطلب.

1.3. صدق الأداة

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في التدقيق والمحاسبة والإحصاء والمنهجية وهذا بغية التأكد من سلامة على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات وبعد استرجاع الإستبانات تم إجراء مايلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

2.3. اختبار ثبات فقرات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ

من أجل اختبار مصداقية وثبات فقرات الاستبانة وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الاجابة على أسئلة الاستبيان، تم حساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ، حيث تعتبر أنسب طريقة لحساب ثبات الأوزان المستخدمة في البحوث كالاستبيانات أو مقاييس الاتجاه، وهي ملائمة لأداة الدراسة الحالية كونها تشمل على عدة أبعاد، حيث إنها تستخدم للحصول على الثبات عندما تكون الأداة من أبعاد أو مجالات، وعادة ما تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ (0 – 1) وكلما إقتربت من الواحد كلما عكس قـوة التماسـك الداخلي للمقياس، ويظهر الجدول رقم (04) معامل ألفا كرونباخ لفقرات الإستبانة، والقيمة التي تم الحصول

عليها بواسطة برنامج SPSS هي: (0.525)، وهي نسبة عالية جدا تدل على الاتساق الداخلي لأسئلة الإستبانة.

الجدول رقم(04): معامل ألفا كرونباخ لفقرات الإستبانة

عدد فقرات الاستبانة	معامل ألفا كرونباخ
20	0.525

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات SPSS

المطلب الثالث: تحليل الخصائص الديموغرافية للمستجيبين

تم تقسيم خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية.

بعد تفريغ البيانات الموجودة بالاستمارات المستردة والقابلة للتحليل تم الحصول على النتائج التالية:

1-الجنـــس

الجدول رقم (5) يقوم بعرض نسبة الذكور والإناث لعينة دراسة وهي موزعة كما يلي:

الجدول رقم(5): توزيع عينة الدراسة من المستجيبين حسب متغير الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	40	10	50
النسبة	80.0	20.0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور أكبر من الإناث، حيث تمثل نسبة الذكور (80.00%) من أفراد عينة الدراسة أما نسبة الإناث فتمثل (20.00%).

الشكل رقم (01) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الجنس

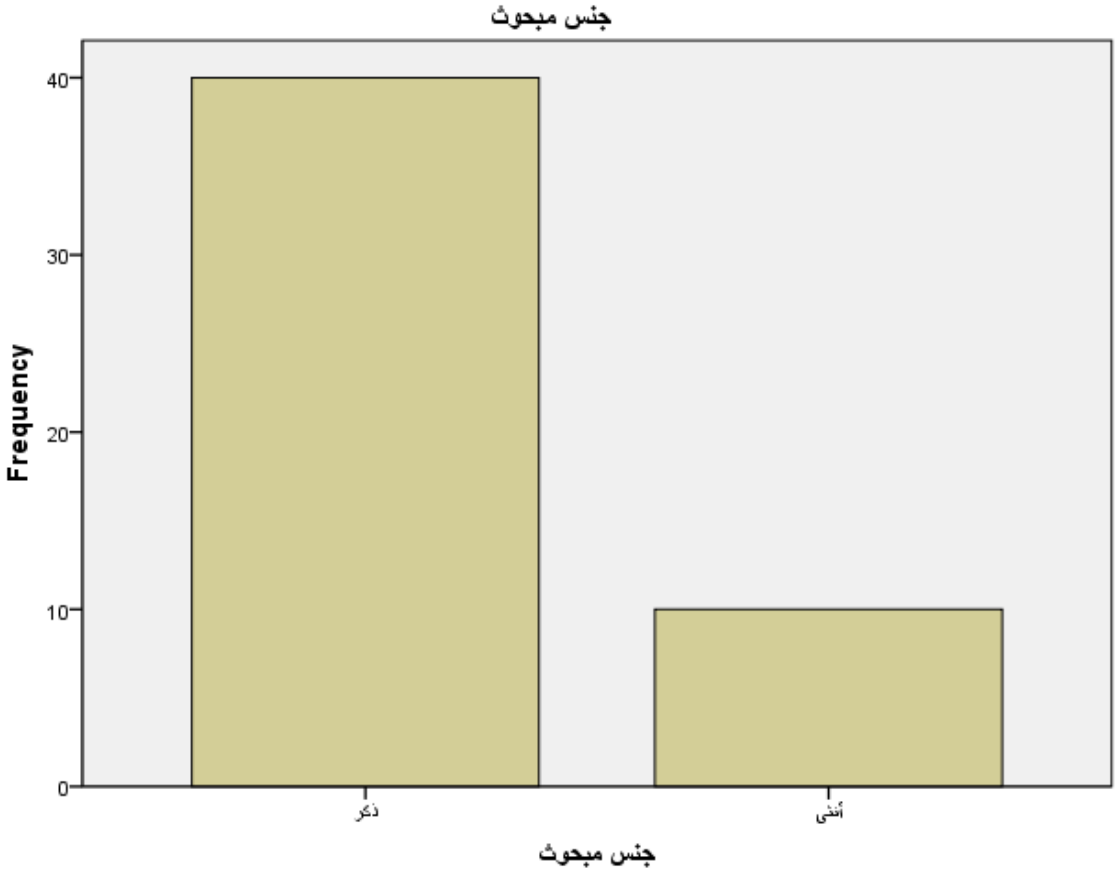

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا على نتائج الاستبيان

2-السن

يوضح الجدول رقم (06) توزيع عينة الدراسة حسب السن وهي موزعة كمايلي :

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة من المستجيبين حسب متغير السن

السن	أقل من 30 سنة	أكبر من 30 سنة	المجموع
التكرار	23	27	50
النسبة	46.0	54.0	%100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة الأقل من 30 سنة تمثل (46.00%)، والفئة الأكبر من30 سنة تمثل (54.00%).

الشكل رقم (02) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير السن

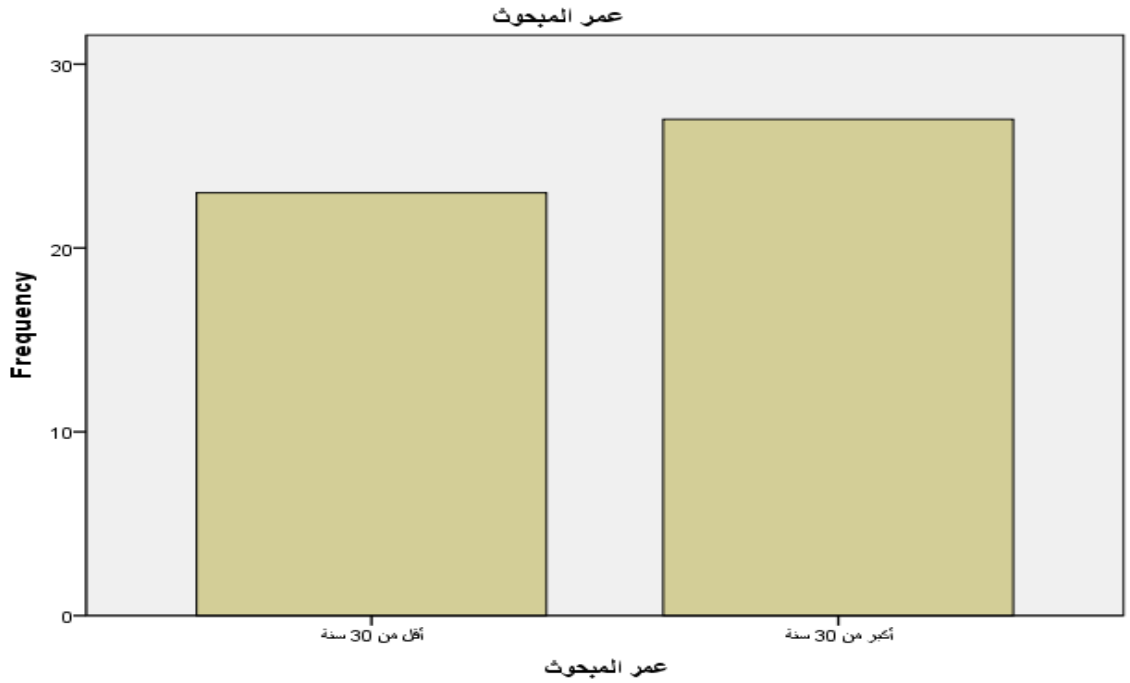

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا على نتائج الاستبيان

3.المؤهل العلمي

الجدول رقم (07)، يقوم بعرض توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي وهي كالآتي:

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة من المستجيبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	شهادات مهنية	المجموع
التكرار	29	3	2	7	9	50
النسبة	58.0	6.0	4.0	14.0	18.0	100

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنه أعلى نسبة تعود لحاملي شهادة ليسانس بنسبة (58.00%) ثم يليها حاملي شهادات مهنية بنسبة (18.00%)، وبنسبة أقل يليها حاملي شهادة دكتوراه بنسبة (14.00%)، وحاملي شهادة ماستر بنسبة (6.00%)، ثم يليها حاملي شهادة الماجستير بنسبة (4%).

ويمكن القول بأن 82.00% من عينة الدراسة بشكل إجمالي يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علميًا القادرة على إجابة أسئلة الإستبانة.

الشكل رقم (03) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

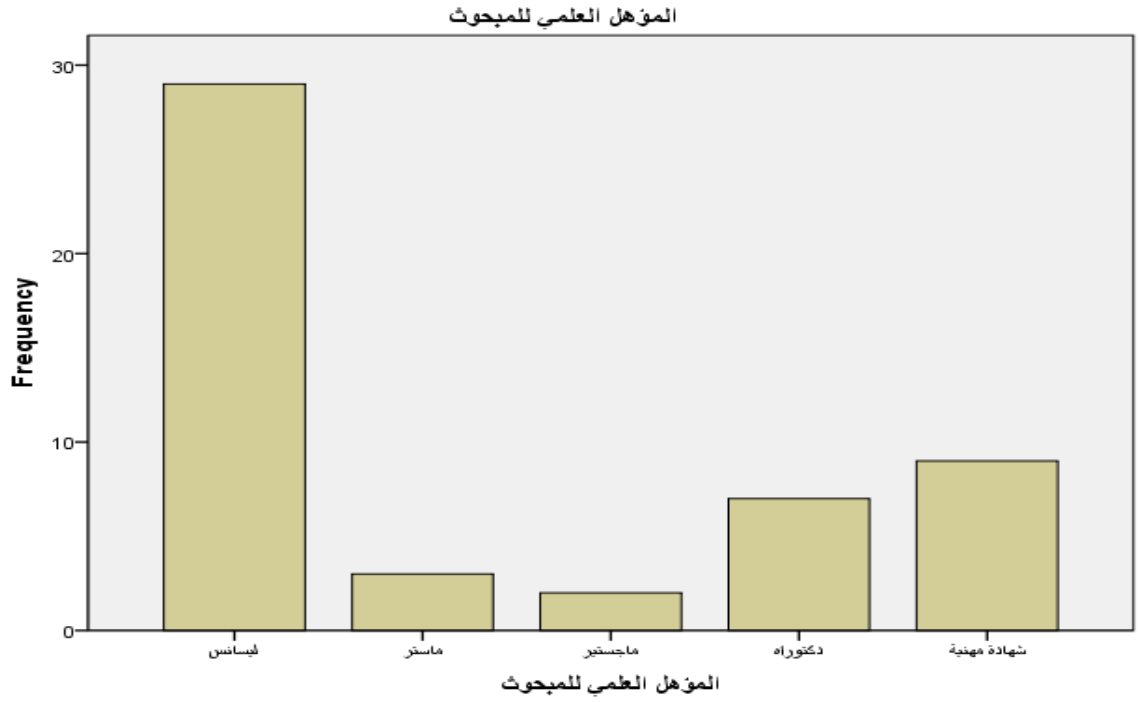

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا على نتائج الاستبيان

4.الخبـــرة المهنية

يوضح الجدول رقم (08)، توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية وهي موزعة كمايلي:

الجدول رقم(08): توزيع عينة الدراسة من المستجيبين حسب الخبرة المهنية

الخبرة	أقل من 5سنوات	من 5 إلى10 سنوات	من 10 إلى15 سنة	أكبرمن 15 سنة	المجموع
التكرار	12	12	9	17	50
النسبة	24.0	24.0	18.0	34.0	100

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر الجدول أعلاه نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى أربع فئات تبدأ بأقل من خمس سنوات وتنتهي إلى أكثر من خمسة عشر سنة، حيث بلغ عدد الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات ، أما الذين تزيد خبرتهم عن خمس سنوات وتقل عن عشر سنوات فعددهم (12) بين محاسب واكاديمي يمثلون مانسبته 24.00% من إجمالي العينة،أما الذين تزيد خبرتهم عن عشر سنوات وتقل عن خمسة عشر سنة فبلغ عددهم 9 ويمثلون مانسبته18.00% أما الذين تزيد خبرتهم عن خمسة عشر سنة الذي بلغ عددهم 17 فردا بين محاسب وأكاديمي وهم يمثلون مانسبته 34.00%مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما سينعكس إيجابًا على نتائج الدراسة.

الشكل رقم (04) تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

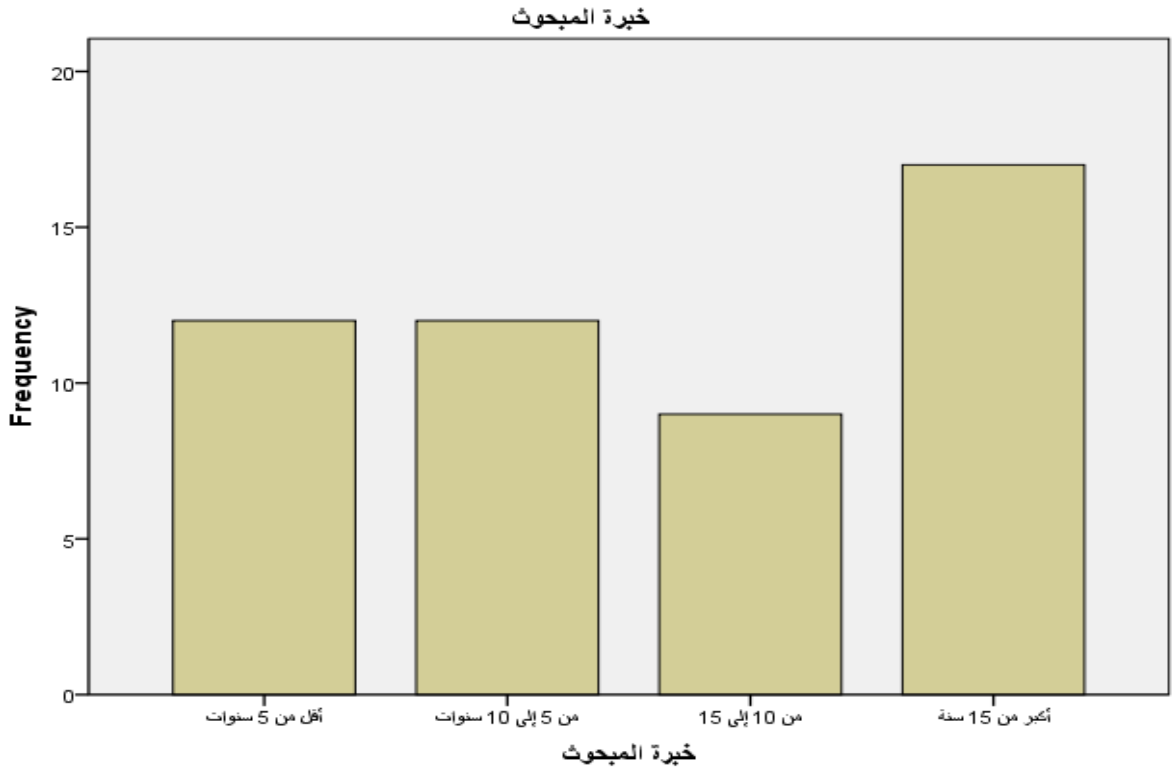

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا على نتائج الاستبيان

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

يتمثل هذا المبحث، في عرض ما تم جمعه من إجابات لعينة البحث على أسئلة وفقرات وتفاصيل الإستبانة التي تم توزيعها عليهم واستلامها منهم.

حيث عرض في شكل جداول توضح عدد ونسبة الإجابات إلى كل خيار من خيارات الأسئلة التي تتمثل في خمسة حقول، اثنان منها إيجابية واثنان سلبية وواحد حيادي.

كما يتضمن هذا المبحث تحليلا وصفيا معززا بنسب الإجابة لنتيجة كل سؤال من أسئلة الاستبانة على حدا في سبيل التوصل إلى استنتاجات مفصلة ومستقلة وصحيحة قدر الإمكان للوصول إلى درجة إثبات أو رفض الفرضيات التي أستند إليها البحث.

ويتم تقسيم القسم الثاني: تكييف القوائم المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر ، إلى محورين ، ليتسنى لنا بناء استنتاجات سليمة للإستبانة على أساس المواضيع الأساسية التي كونت الهيكل الإرتكازي لهذا البحث.

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة للفرضية الأولى (أهمية تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر).

يهتم هذا المطلب بدراسة المحور الأول من محاور الاستبانة محل الدراسة والذي يهتم بمدى أهمية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، فقد تم توجيه أسئلة مرتبطة بالنظام المحاسبي المالي كأداة مهمة في المؤسسات الجزائرية، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق إلى غير موافق بشدة.

يبين الجدول رقم (09)، إجابات عينة الدراسة حول أهمية تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر.

جدول رقم (09) إجابات عينة الدراسة للمحور الأول

الرقم	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف
01	يعتبر تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجزائر مهم جدا.	50	3.6200	موافق	.987047	%27.27
02	حسب رأيكم هل يتم تطبيقة فعلا.	50	4.0000	موافق	.670006	16.75%
03	يعتبر تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات إيجابي بدرجة كبيرة .	50	3.6600	موافق	1.17125	32%
04	يتطابق النظام المالي المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية .	50	3.7400	موافق	.876022	23.42%
05	القوائم المالية اداة هامة للإفصاح .	50	3.4800	موافق	1.37381	39.47%
06	الافصاح عن القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية سيحسن من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية .	50	3.5400	موافق	1.34331	37.9%
07	المبدأ الذي تبناه النظام المالي المحاسبي بتغلب الجوهر على الشكل ساهم في مصداقية وشفافية القوائم المالية .	50	3.5800	موافق	1.07076	29.9%
08	يضمن النظام المالي المحاسبي الافصاح الكافي لتلبية حاجيات	50	3.5400	موافق	1.21571	34.34%

	مختلف الاطراف .					
09	النظام المالي المحاسبي استوفى جميع المتطلبات الجديدة للإقتصاد الجزائري.	50	3.6600	**موافق**	1.17125	**32.00%**
10	تعتبر التغييرات التي عرفتها الممارسات المحاسبية في الجزائر منذ بداية تطبيق النظام المالي بالمهمة .	50	3.5400	**موافق**	1.34331	**37.94%**
المتوسط الحسابي العام		**50**	**3.6300**	**موافق**		

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو كل الفقرات المتعلقة بقياس مدى أهمية النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، وذلك لأن المتوسط العام قد بلغ (3.63)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي الفئة التي تشير إلى خيار الإجابة بموافق، وهو مايعني أن أفراد العينة موافقون على تحقق الأهمية البالغة التي يلعبها النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.

ويوضح الجدول أن أكثر الفقرات قبولا هي الفقرة رقم (02) والتي تنص على: حسب رأيكم هل يتم تطبيقة فعلا أي هل يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي فعلا ، حيث نالت الموافقة وذلك للدور الهام الذي يوليه المبحوثين من أكاديميين ومهنيين ومحاسبين معتمدين، حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00) وإنحراف معياري0.67006 ومعامل إختلاف يقدر بـ 16.75%،

كما تحتل الفقرة رقم (04) التي تنص على: النظام المالي المحاسبي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية ، حيث تأتي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.74) وإنحراف معياري 0.876 ومعامل إختلاف يقدر بـ 23.42%وبدرجة موافق.

كما نالت الفقرة رقم (03) ; ,والفقرة رقم (09) درجتي الموافقة من طرف المبحوثين من أكاديميين ومهنيين ومحاسبين معتمدين وجاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.66) وإنحراف معياري 1.17125ومعامل إختلاف يقدر بـ 32% والتي نصت على: يعتبر تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات إيجابي بدرجة كبيرة ,وكذا الفقرة التاسعة التي نصت على أن النظام المالي المحاسبي استوفى جميع المتطلبات الجديدة للإقتصاد الجزائري.

حيث احتلت الفقرة رقم (01) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.62) وإنحراف معياري 0.987047 ومعامل إختلاف يقدر بـ 27.27%وتنص الفقرة الأولى على: يعتبر تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجزائر مهم جدا.

يليها في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (07) بمتوسط حسابي (3.58) وإنحراف معياري 1.07076 ومعامل إختلاف يقدر بـ 29.9% وتنص الفقرة على: أن المبدأ الذي تبناه النظام المالي المحاسبي بتغلب الجوهر على الشكل ساهم في مصداقية وشفافية القوائم المالية.

وتأتي الفقرات رقم (10-08-06) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.54) وإنحراف معياري 1.34331و1.21571 و 1.34331 ومعامل إختلاف يقدر بـ 37.44%و34.34%و 37.44% وتنص الفقرات الثلاث على:

الفقرة رقم 06 : الافصاح عن القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية سيحسن من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

الفقرة رقم 08 : يضمن النظام المالي المحاسبي الافصاح الكافي لتلبية حاجيات مختلف الأطراف.

الفقرة رقم 10 : تعتبر التغييرات التي عرفتها الممارسات المحاسبية في الجزائر منذ بداية تطبيق النظام المالي بالمهمة.

و في المرتبة السابعة والأخيرة تأتي الفقرة رقم (05) بمتوسط حسابي (3.48) وإنحراف معياري 1.37381 ومعامل إختلاف يقدر بـ 39.47 وتنص الفقرة على: تعتبر القوائم المالية اداة هامة للإفصاح

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة للفرضية الثانية(أثر النظام المالي المحاسبي على جودة القوائم المالية)

يهتم هذا المطلب بدراسة المحور الثاني من محاور الاستبانة محل الدراسة والذي يهتم بأثر النظام المالي المحاسبي على جودة القوائم المالية ، فقد تم توجيه أسئلة مرتبطة بهذا المحور، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق إلى غير موافق بشدة.

ويظهر جدول رقم (10)، إجابات عينة الدراسة أثر النظام المالي المحاسبي على جودة القوائم المالية.

جدول رقم (10) إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني

الرقم	الفقرة	التكرارات	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف
11	يؤثر تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجزائر على مخرجات المحاسبة.	50	3.5400	موافق	1.43157	40.43%
12	يؤثر النظام المالي المحاسبي على القابلية لقياس المعلومات المحاسبية.	50	4.1200	موافق	.84853	20.59%
13	يؤثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على زيادة جودة المعلومات المحاسبية .	50	3.6600	موافق	1.17125	32.00%

14	ساهم النظام المالي المحاسبي في زيادة مصداقية المعلومات المالية المحاسبية .	50	3.9200	موافق	.89989	22.92%
15	يؤثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على جودة الافصاح المحاسبي للقوائم المالية .	50	3.5600	موافق	1.24802	35.05%
16	ساهم مبدأ الحيطة والحذر في النظام المالي المحاسبي في تحقيق مصداقية المخرجات المحاسبية	50	3.4800	موافق	1.41767	40.73%
17	ساهم تطبيق النظام المالي المحاسبي في زيادة حدة المعلومات المحاسبية .	50	3.5400	موافق	1.43157	40.43%
18	ساهم تطبيق النظام المالي المحاسبي في المقارنة بين القوائم المالية في فترات مختلفة.	50	3.4800	موافق	1.37381	39.47%
19	تعتبر القوائم المالية اداة هامة للافصاح عن المعلومات المحاسبية .	50	3.5400	موافق	1.21571	34.34%
20	تتطابق طريقة عرض القوائم المالية المعتمدة في النظام المالي المحاسبي مع المعتمدة في معايير المحاسبة الدولية.	50	3.5400	موافق	1.34331	37.94%
المتوسط الحسابي العام			3.63	موافق		

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم الإجابات تتفق على أن النظام المالي المحاسبي يؤصر على جودة القوائم المالية ، حيث نالت كلها درجة موافق ويستدل على ذلك من قيمة

المتوسط العام الذي قدر بقيمة (3.63) في حين تم إحتساب معامل الإختلاف لكل عبارة لقياس درجة التجانس والتوافق بين الإجابات.

ويتضح من الجدول أن العبارة رقم (12) تأتي في المرتبة الأولى والتي تنص على: يؤثر النظام المالي المحاسبي على القابلية لقياس المعلومات المحاسبية، فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (4,120)، وبإنحراف معياري (0.848) في حين وصلت نسبة معامل الإختلاف إلى (20.59) مما يشير إلى أن العبارة كانت أقرب العبارات تجانساً واتفاقاً في الإجابات، حيث يرى المبحوثين أن النظام المحاسبي المالي يؤثر القابلية لقياس المعلومات المحاسبية.

وحصلت الفقرة رقم (14) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.92وإنحراف معياري 0.89989 وتنص الفقرة على الآتي: ساهم النظام المالي المحاسبي في زيادة مصداقية المعلومات المالية المحاسبية.

فيما نالت الفقرة رقم (13) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.66) وإنحراف معياري (1.17125) ومعامل إختلاف يقدر ب 32.00% وتنص الفقرة على الآتي: يؤثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على زيادة جودة المعلومات المحاسبية

فيما نالت الفقرة رقم (15) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.56 وإنحراف معياري 1.24802 ومعامل اختلاف 35.05 وتنص الفقرة على الآتي: يؤثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على جودة الافصاح المحاسبي للقوائم المالية.

وكما كانت العبارة رقم (19)التي حازت المرتبة الخامسة والتي تنص على: تعتبر القوائم المالية اداة هامة للافصاح عن المعلومات المحاسبية.

فيما نالت الفقرة رقم (11-17) المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.54 وإنحراف معياري 1.43157 ومعامل اختلاف 43.43%وتنص الفقرتين على الآتي:

الفقرة رقم 11: يؤثر تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجزائر على مخرجات المحاسبة.

الفقرة رقم 17: ساهم تطبيق النظام المالي المحاسبي في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات

يحتوي هذا المبحث على إختبار فرضيات الدراسة في ضوء تساؤلات الدراسة وأهدافها.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

لا توجد أهمية لتطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر

يبين الجدول رقم (11) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري واختبار ستودنت (t) لمجال تحقق المبحوث من أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.

جدول رقم (11) نتائج إختبار (T) للمبحوثين من أكاديميين ومهنيين

المجال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
أهمية تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر	3.61	0.48792	8.840	49	.0000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS.

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن متوسط إجابات هذه الفئة أكبر من المتوسط الحسابي المفترض والمقدر بـ (3.5)، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.61 بانحراف معياري 0,487، وقد بلغت قيمة T ()8.840، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0,05، ومن ثم ترفض فرضية البحث المتمثلة في: لا توجد أهمية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

لا يؤثرالنظام المالي المحاسبي على جودة القوائم المالية

يوضح الجدول رقم (12) المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري وإختبار ستودنت (t) لمجال لا يؤثر النظام المالي المحاسبي على جودة القوائم المالية.

جدول رقم (12) نتائج إختبار (T) لفئة المبحوثين من أكاديميين ومهنيين

المجال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
أثر النظام المالي المحاسبي على جودة القوائم المالية	3.7420	.54776	9.579	49	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات SPSS.

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن متوسط إجابات هذه الفئة أكبر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.742 بإنحراف معياري 0.54776، وقد بلغت قيمة T (9.579)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0,05، ومن ثم ترفض فرضية البحث المتمثلة في: لا يؤثرالنظام المالي المحاسبي على جودة القوائم المالية

خلاصة الفصل

تم التوصل من خلال هذا الفصل الى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يعتبر مهم جدا وأن النظام المحاسبي المالي يتم تطبيقه في المؤسسات الجزائرية بالفعل وأن طرق عرض القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي تتطابق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية، كما تم التوصل الى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر بالإيجاب على زيادة جودة المعلومات المحاسبية وكذا على مصداقيتها وجودة إفصاحها، كما أن الإفصاح عن القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية سيحسن بشكل كبير وايجابي من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي تبناها كل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معاير المحاسبة الدولية، معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول كيفية تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، من خلال فصلي هذه المذكرة. وكذا انطلاقا من الفرضيات الأساسية.

إن تطبيق الجزائر لسياسة الاقتصاد الموجه، جعل المعنيين بأمور المالية في البلاد يقومون بتصميم المخطط المحاسبي الوطني، إلا ان هيكلة ومضمون هذا الأخير لم يكن في خدمة احتياجات المستثمرين الأجانب الذين يسعون إلى اتخاذ قرارات سليمة عند الخوض في عملية الاستثمار.

ومع التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتبني اقتصاد السوق في الجزائر ظهرت ضرورة خلق محيط خصب يتأقلم مع متطلبات الأسواق الدولية والمنافسة لجلب المستثمرين الأجانب، وكخطوة أساسية لتوفير مرجع محاسبي ملائم من شأنه أن يولد لديهم تحفيزات للمبادرة على الاستثمار. ومن هذا المنطلق فإن تصميم مرجع محاسبي جديد يعتمد على أسس ومبادئ المرجع الدولي أصبح حتمية لا مفر منها.

ولقد قامت **الجزائر** في سياق تطبيق هذه المعايير بتبني النظام المحاسبي المالي، الذي دخل حيز التطبيق منذ بداية سنة 2010 هذا النظام المتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، من المؤكد أنه يحمل انعكاسات ناتجة عن التقييم والتسجيل المحاسبي، وهو يعكس تأثيره على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، والمتمثلة أساسا في المؤسسات باعتبارها قاعدة تطبيق المعايير الجديدة والنظام الجبائي المرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى ممارسة مهنة المحاسبة وتعليمها، وهو مايجعل من الضروري العمل على تكييف البيئة التي تشمل هذه الجوانب مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، حتى تتم الاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا الأخير وطنيا ودوليا، وما لذلك من أهمية في تحقيق توافق البيئة االمحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية.

من خلال فصلي هذه الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج الفروض،نتائج هذه الدراسة، التوصيات المقدمة وأفاق البحث كما يلي:

أولا: نتائج اختيار الفروض

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدها الطالب والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، توصل الطالب أثناء اختيار الفروض إلى النتائج التالية:

بخصوص الفرضية الأولى: التي تنص على أن النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر نتيجة لتطور المحاسبة. فقد تحققت، وذلك من خلال تطور المحاسبة عبر الزمن حتى ظهور المعايير المحاسبية الدولية. ومن ذلك تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي من خلال المعايير المحاسبية الدولية.

أما بخصوص الفرضية الثانية: المتعلقة بكون أن النظام المحاسبي المالي يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية، وأنه يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات المحاسبية والمالية. والمقصود بالكشوف المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤ**سسة**في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل من خلال النظام المحاسبي المالي أربع كشوف وملحق. فقد تحققت أيضا، فالنظام المحاسبي المالي ورغم وجود بعض الفوارق إلا أنه يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، لذا يعتمد على الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وهذا من شأنه تسهيل **قراءة** القوائم المالية من طرف المستعملين المحليين والأجانب للمعلومات المحاسبية والمالية، وتمكين المؤ**سسات** الاقتصادية الوطنية من تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية وأكثر شفافية.

ثانيا: النتائج المتوصل اليها

- تعمل المعايير المحاسبية الدولية على خدمة المستثمرين، وإعطاء نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة تسمح لها باتخاذ القرارات، إذ أنها مستمدة من نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني.

- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، والذي يأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية.
- إن تطبيق المعايير المحاسبية يسمح للمؤسسات الجزائرية بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية، والتي من بين شروطها تطبيق المعايير الدولية، وذلك ما يمكنها من إدراج أسهمها في الأسواق المالية الدولية والبحث عن موارد مالية جديدة.
- ينعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، بشكل أساسي على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، خاصة المؤسسات. النظام الجبائي وممارسة وتعليم المحاسبة، من خلال التغيير الجذري للمارسة المحاسبية.

ثالثا: التوصيات

بناءا على ما تقدم فإن الطالب خلص الى التوصيات التالية:

- ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
- ضرورة التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها ا المعايير والشروحات الجديدة التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتكييف النظام المحاسبي المالي معها.
- الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة؛
- على المؤسسات تكييف أنظمة معلوماتها المحاسبية؛
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات ،والانضمام إلى مختلف الهيئات الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية؛
- منح فرص أكثر ومجال تدخل أوسع للخبراء المحاسبيين الجزائريين في عملية وضع وتطوير المعايير والإجراءات المحاسبية.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، تبين انه يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة بـ :

- دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل البورصة في الجزائر.
- دور النظام المحاسبي المالي في الحد من التلاعبات المالية.
- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تكييف النظام المحاسبي المالي مع النظام الجبائي الجزائري.

قائمة المراجع

الكتب:

1. حسين القاضي ومأمون حماد، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2008.

2. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007،اثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2008.

3. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل النظرية المحاسبية)ط01.

4. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر،2008.

5. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.

6. فردريك تشوي وآخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية،2004.

7. مبروك محمد ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2005.

8. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية / الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

9. مؤيد راضي خفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

10. مين السيد محمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

11. نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الاطار الفكري والواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة 1998.

12. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2002.

المذكرات والأطروحات:

13. بوعلام صالحي، أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وافاق تبني واصلاح النظام المحاسبي المالي، مدكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2010.

14. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص120، نقلا عن: امين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات واجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

15. روتال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

16. سعاد بريك، وآخرون، دور الافصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في ترشيد القرارات المالية، مذكرة ليسانس في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الوادي، 2012-2013.

17. صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المالي المحاسبي، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة) جامعة الجزائر03، 2010.

18. عبدلي خالد، المعايير المحاسبية والمالية الدولية وعلاقتها مع جودة المعلومات بالمؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2014.

19. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية(بالتطبيق على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

20. نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

الملتقيات:

21. آيت محمد مراد، النظام المالي والمحاسبي في الجزائر تحديات واهداف الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولي، جامعة سعد دحلب، البليدة.

22. بشير بن عيشي، عار بن عيشي، معايير إعداد القوائم المالية لدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر، الملتقى الوطني بالمركز الجامعي سوق أهراس، يومي25-26- ماي 2010.

23. خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، قائمة المركز المالي في ظل نظام المحاسبة المالية، الملتقى الوطني للمركز الجامعي، سوق أهراس يومي28-26 ماي 2010.

24. الشريف جاب الله، سليم طرابلسي، القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الوطني بالمركز الجامعي سوق أهراس يومي 25و26 ماي 2010.

25. عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة البليدة 16و17و18نوفمبر 2009.

26. مزياني نورالدين، فروم محمد الصالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، المؤتمر العلمي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق،جامعة الوادي يومي 17-18 جانفي 2010.

27. هشام سفيان صلوا تشي، يوسف بدولة، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، IAS/ IFRS، في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، "المؤتمر العلمي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق "جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

28. الياس قصابي، بلال رحاحلية، عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق بالمركز الجامعي سوق أهراس يومي 25 و26 ماي 2016.

المجلات:

29. شنوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الإقتصاد، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006.

30. الفاتح الأمين عبد الرحمان الفكي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ترقية الأداء المهني في السودان دراسة ميدانية، مجلة كلية الإقتصاد ولعلوم السياسية، العدد16، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2011، نقلا عن www.oiu.edu.sd/pageconsule تاريخ الزيارة 2016/03/17.

المواقع الإلكترونية:

31. رضوان ابو بكر، معايير المحاسبة الدولية وأثرها على النظام المحاسبي الجديد منشور على الموقع، https://sqarra.wordpress.com/redwan تاريخ الزيارة 22/فيفري/2016.

الملاحق

الملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتحقق من واقع المحاسبة والامتثال مع المتغيرات الاقتصادية العالمية من جهة، و التنفيذ السليم لمعايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال تطبيق نظام المحاسبة المالية الجديد الذي اعتمد في الجزائر 2009 الجانب الآخر، والبيانات المالية المقدمة من النظام المحاسبي المالي هل هي متطابقة أم لا مع تلك التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية وهل هي ذات نوعية ومصداقية كافية لتلبية احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، النظام المالي المحاسبي، التوحيد المحاسبي.

Résumé:

cette thèse fait l'objet de l'adaptation des états financiers dans les institutions algériennes dans le cadre de l'application des normes comptables internationales afin de vérifier la réalité de la comptabilité et sa conformité aux transformations économiques mondiales d'une coté, et la mise en application proprement dite des normes comptables internationales en Algérie à travers le nouveau système de comptabilité financière adoptée en Algérie 2009 d'autre coté, ainsi les états financiers apportés par le système de comptabilité financière sont identiques ou non à celles apportées par les normes comptables internationales et est-il la qualité et la crédibilité suffisante pour répondre aux besoins des différents utilisateurs et utilisateurs

Comme nous approchions dans cette thèse les états financiers les plus importants apportés par le système de comptabilité financière qui sont la situation financière et les revenus.

Mots-clés: Normes comptables internationales, système de comptabilité financière, la normalisation de la comptabilité.